

دور الحريات في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا

د. إبراهيم محمد آدم*

مستخلص

الناظر إلي مفهومي التنمية والحرية يلحظ بوضوح الارتباط الوثيق بينهما، وإذا أسقطنا هذين المفهومين علي قارة أفريقيا فإنه باستثناء بعض الدول مثل مصر وإثيوبيا، يمكننا القول أن الاستعمار قد تدخل محدثاً الكثير من التغيرات في المكونات السياسية للقارة، التي كانت موجودة أصلاً بمسمياتها التاريخية، لذلك ارتبطت قضية الحريات في أفريقيا بالحصول علي استقلال أقطارها بحدودها الجديدة وبعد الاستقلال وتجريب أنماط من الأنظمة السياسية المختلفة أصبحت قضية الحرية والتي عمل قادة التحرر الوطني من اجلها، تطل من جديد كجزء مكمل لعملية الاستقلال، وهذه المرة ليست قضية التحرر من المستعمر، ولكنها شملت الحريات العامة من قبيل حرية التعبير وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمشاركة في السلطات السياسية في كافة مراحلها ومسمياتها، وارتبط ذلك أيضاً بالتفاوت في التنمية الذي بدأ في أيام الاستعمار، وترسخ في ظل الحكومات الوطنية نتيجة لعدم التخطيط السليم من جهة، والانحياز التنموي لبعض أطراف الدولة من جهة، وتركيز رأس المال الوطني والأجنبي علي الريح السهل السريع من جهة أخرى، فكانت التنمية والحرية القاسم المشترك الأكبر بين أسباب الحروب و الانتفاضات التي شهدتها العديد من الدول. وكل ما ذكر هو ما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه من خلال تناول مرتكزاته علي النحو الذي سيأتي تفصيله، مستخدمة في ذلك المنهجين الوصفي والتحليلي.

* جامعة بحري - كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية

Abstract

Looking to the concepts of development and freedom, one may notice clearly the close correlation between them, and if we apply the two concepts on Africa, with the exception of some countries such as Egypt and Ethiopia, we can say that colonial powers caused a lot of changes in the political components of the continent .Therefore freedom was associated with the efforts of the African countries to obtain independence with the new borders.

After independence and adoption of different patterns of political systems, freedom appears again as an integral part of that process .This time the question is not about freedom from colonial powers, but it included public freedoms such as freedom of expression, the formation of political parties and organizations, and participation in the political authorities in all stages. This has been associated with disparities in development that began in the days of colonialism and continued under the national governments as result of lack of proper planning on one hand, and the concentration of the national and international capitals on profit possibilities only.

So the development and calls for freedom were the main causes of wars and uprisings witnessed by many countries. All mentioned issues are what this study is trying to highlight and analyze, using the descriptive and analytical approaches.

تقديم:

ارتبطت قضية التنمية بالكثير من الصراعات والحروب التي شهدتها القارة الإفريقية، والتي جاءت دولها في الغالب الأعم نتيجة للتكاليف الاستعماري الذي قسم القارة إلى مجموعة من الدول ذات التكوين الهش القابل للانفجار خاصة بعد ان عرفت تلك الدول طريقها للاستقلال السياسي.

وبعد الاستقلال وتجريب أنماط من الأنظمة السياسية المختلفة، برزت قضية الحرية والتي عمل قادة التحرر الوطني من أجلها، تطل من جديد كجزء مكمل لعملية الاستقلال، وهذه المرة ليست قضية التحرر من المستعمر، ولكنها شملت الحريات

العامة من قبيل حرية التعبير، وتكوين الأحزاب، والتنظيمات السياسية، والمشاركة في السلطات السياسية في كافة مراحلها ومسمياتها، وارتبط ذلك أيضا بالتفاوت التنمية الذي بدأ علي ايام الاستعمار، وترسخ في ظل الحكومات الوطنية، نتيجة لعدم التخطيط السليم من جهة والانحياز التتموي لبعض اطراف الدولة من جهة أخرى، فكانت التنمية والحرية القاسم المشترك الأكبر بين الحروب التي شهدتها القارة.

بنهاية الحرب العالمية الثانية كحقبة أساسية في تاريخ البشرية انقسم العالم الي معسكرين أساسيين، هما: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وحلفاءها من دول غرب أوروبا، التي عمرتها أمريكا بموجب مشروع مارشال، وقد تبنت الرأسمالية الليبرالية واقتصاديات السوق القائمة علي حرية الملكية الفردية وحمائتها، والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق اوربا والتي تبنت الاشتراكية الشيوعية في طبعها الماركسية، وقد نادى بتأمين حرية الطبقة العاملة بمصادرة وتأميم كل أنماط رأس المال وتجييره لصالح الدولة المالك الوحيد لوسائل الإنتاج في مرحلة ما قبل الوصول إلى المجتمع الشيوعي الذي لا حاجة فيه للدولة، إذا تحققت بالكامل أشراطه.

بالإضافة إلى ذلك شهدت نهايات القرن العشرين شيوع مفاهيم جديدة أتت تحملها رياح العولمة، مثل الديمقراطية والحكم الراشد والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. وظهر هناك اتجاه عالمي نحو اقتصاديات السوق بعد أن تحولت إلى ذلك بالكامل الدول الاشتراكية السابقة، وتبعتها على استحياء دول أخرى ما تزال تطبق الاشتراكية كالصين، وذهب البعض إلى جعل ثقافة العولمة هي نهاية التاريخ وأسمى مراقبي الإنسانية لحين من الدهر، ولكن تمسك كل طرف بنظرته للتقدم جعل الخلافات حول الرؤى والمفاهيم قائمة أثباتا لطبيعة الاختلاف بين البشر. ومن رحم حضارة الغرب نفسها خرجت نظرية صدام الحضارات التي اعترفت بوجود ثقافات أخرى منافسة

يمكنها تحقيق الحرية والتنمية والتقدم البشري، و كل ما ذكر هو ما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه.

مفهوم التنمية الاقتصادية

خلال منتصف السبعينيات من القرن الماضي تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ. وصار تعبير "إعادة التوزيع من النمو" شعارًا عامًا ومألوفًا، و السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو، وماذا حدث بالنسبة إلى الفقير والبطالة وعدم عدالة الدخل؟! إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية، يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين. وفي العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، باعتبار أن عملية التنمية نفسها تقع في إطاره فهي (مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما، فالحق هو ما كان مرتبطاً بشخص معين سواء كان هذا الشخص فرداً أو جماعة(1)). وهذا يدخل في إطار التنمية بمعناها الشامل الذي يكفل مثل تلك الحقوق. وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية، وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة، ويشمل ذلك نظم الحياة الاجتماعية الداخلية مثل النوع والطبقة والعرق والعمر والقوة (2). وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح.

لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان، ومن هنا فقد وصل الإمام الغزالي إلي أن الحكم الاستبدادي تهديم للدين وتخريب للعالم فهو بلاء يصيب الايمان والعمران معا.... ومن هنا حكمنا بأن والوثنية السياسية حرب على الله وحرب على الناس(3).

مفهوم الحرية

لا يعرف على وجه الدقة ما إذا كان مفهوم الحرية قد ولد بصورة مستقلة كتعبير يعكس حالة الحرية القائمة في الواقع الاجتماعي أم أنه أشير إليه لتمييزه عن حالة العبودية. فيكون قد وجد بعد ظهور العبودية و انتشارها في المجتمعات الإنسانية؛ لأن المفاهيم في العادة لا تظهر إلا بعد بروز الظواهر لغرض الدلالة عليها.

ورغم أن مفهوم الحرية مفهوم قديم قدم العبودية - سواء كان ظهوره سابقاً عليها أو لاحقاً لها - فإنه ما يزال ينتابه الغموض، ولا يعبر إلا عن التقابل بين العبودية والحرية في كل اللغات التي ضمت في ثناياها ألفاظاً تدل على الحرية. ولهذا فإنه يمكن التخمين بأن مفهوم الحرية كان يعني أن الإنسان الحر هو ليس الإنسان العبد، وهذا يعكس أن ظهوره جاء بعد وجود ظاهرة العبودية، وإلا لماذا سمي شخص ما بحرّ إذا كان جميع الناس أحراراً و يشتركون في صفة الحرية.

على أية حال (أصل مفهوم الحرية ينبغي البحث عنه في النطاق القانوني و في عصور ما قبل التاريخ، فالإنسان الحر كان من الوجهة القانونية مختلفاً عن العبد الذي كان مملوكاً له)⁽⁴⁾.

إن هذا الأمر ينطوي على مغالطة كبيرة لأن متابعة المصطلح بهذه الطريقة يغفل الكثير من الوقائع التي يجب الإشارة إليها في الثقافة الديمقراطية، وأن دلالاته المعاصرة ليست هي نفس الدلالة التي كانت له في الحضارات القديمة، وأن أحداً لا يثير متابعة هذا التطور الذي وقع على المصطلح أو على الواقع الاجتماعي والسياسي، فلماذا تتم الإشارة إلى النتيجة دون الإشارة إلى العوامل التي قادت إليها.

من المعروف أن الديمقراطية في أصولها الإغريقية كانت شكلاً بدائياً لامتلاك الإنسان لمصيره الذي يبدأ من إدارته لشؤونه الخاصة كفرد و المشاركة في إدارة شؤون المدينة العامة، لأنها تهم الفرد من زاوية الاشتراك في المصير. ولهذا فإن المصير يشمل جميع الأفراد في الحاضرة. ولقد كان ذلك إرثاً إنسانياً موروثاً من الشكل التنظيمي للحواضر الصغيرة التي شكلها الإنسان. ونظمها بصورة طبيعية بأشكال تقرب من أشكال تنظيم الأسرة.

ولعل هذا الأسلوب لم يكن حكراً على اليونان، بل عرفت شعوب أخرى هذا الشكل، إلا أنها كانت تقصره على طبقة معينة من خلال النظام التمثيلي، وأحياناً من خلال نظام التصويت المباشر، والذي كان ممكناً بسبب صغر المدن، ووجود إمكانية عملية للمشاركة في الحياة السياسية.

أما بالنسبة للإسلام فقد طرح مفهوماً للحرية خاصاً، به وهو مفهوم (الحرية الذي يعني تسليم الفرد للقانون والنظام الإلهيين؛ لأن دور القانون هو دور تنظيمي يسمح لكافة أبناء المجتمع بممارسة حريتهم بدون أن تصطدم بحريات الآخرين، فالحرية في الإسلام هي حرية مربوطة بالخضوع)⁽⁵⁾، وعليه يتجلى الفرق بين الاثنين في طبيعة القانون، ففي الحالة الغربية يكون القانون موضوعاً من قبل الإنسان، وفي حالة النظام الإسلامي فإن القانون هو قانون موضوع من قبل الله، والإنسان مجرد ناقل أو مطبق.

مقارنات حول المفهومين في الشيوعية والرأسمالية والإسلام

تناولت النظريتان السياسيّتان العالميتان اللتان سادتا المعسكرين الشرقي والغربي اللذين سبقتا الإشارة إليهما - هذين المفهومين حيث نجد أن الشيوعية قد ادعت أنها أرقى مراحل الديمقراطية، أو ديمقراطية البروليتاريا، رغم أن هذا لا يتسق مع الواقع والتطبيق العملي للحكومات الشيوعية، بسبب أن هذه الأنظمة تعتمد الحزب الواحد، والعملية السياسية برمتها، مثل الانتخابات والترشيح، يجب أن تكون في إطار هذا الحزب، بدعوى أن مصلحة الدولة تتقدم على مصلحة الفرد.

أما النظام الرأسمالي فقد اعتمد على أنساق متعددة من الديمقراطية الليبرالية، يمكن الأخذ منها على سبيل المثال الديمقراطية البرلمانية البريطانية (وستمنشتر)، والديمقراطية الرئاسية الأمريكية، وقد ركزت تلك الأنماط على المشاركة السياسية والاتصال بشخصيات وقيادات سياسية والانضمام إلى الأحزاب والجماعات السياسية، وتقديم الشكاوى والاتصال بشخصيات وقيادات سياسية، والاعتراضات، والعصيان المدني، وتصل إلى حد التظاهر، واستخدام العنف، والعصيان المسلح للتعبير عن المشاركة السياسية، ومرد ذلك أن الديمقراطية السياسية هي السبيل للرفاه الاقتصادي أو الديمقراطية الاقتصادية نسبة للارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد. وأن أي نظام مهما حقق من طفرات اقتصادية إن قام على أساس الاستبداد بأمور الأمة وعدم الاكترتات بمشورة عقلائها هو نظام سياسي باطل ولا يمكن القبول به⁽⁶⁾.

أنها تتجه وخلاصة القول في المدخل الإنساني للتنمية الاقتصادية وسعيها نحو الرشد- نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وهو مفهوم يُعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يُمكنها من أداء دورها الاستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية الكريمة من سورة الإسراء في بيان ذلك، فهي أوضح بيان وأكده: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" الآية 70.

إن المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام، واستيعابه لمشكلات الإنسان، وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والإدراك الواعين لطبيعة البشر، وما جبلوا عليه من الطبايع والفطر والسنن الإلهية.

حيث إن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، و يعالجها في إطار التنمية البشرية، لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم". وقد

ربط الإسلام بين التنمية والحرية بعد أن عانت الأمم طويلاً من الاستبداد السياسي قبل الإسلام فامتد على قريش بأن قرن الأمن من الجوع بالأمن من الخوف " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " - قريش :4، وأن الاستبداد السياسي كان أحد المشكلات التي عانت منها الأمة الإسلامية طويلاً، وكان سبباً في كثير من أوجه الضعف الذي شهدته دول العالم الإسلامي وبإفريقيا العدد الأكبر من هذه الدول.

الاستقلال والخيارات المتاحة

بعد أن تنسبت عبر الحرية انقسمت الدول الإفريقية بين المعسكرين، اللذين سبقتهما الإشارة إليهما وطبقت نماذجاً من النظم السياسية استمدت تجربتها من أحدهما، وبحثت حكوماتها عن دعم ما من هذا المعسكر أو ذلك في مقابل تبني أطروحاته، رغم وجود دعوات لعدم الانحياز وتشكيل منظمة خاصة بالدول غير المنحازة، ومجموعات أخرى للتنسيق بين الدول النامية كمجموعة ال77 والصين وغيرها. هذه الموالاة الشائعة لأحد المعسكرين أدت إلى اختلاف في مفاهيم الحرية والتنمية نفسها فأبرزت حروباً وصراعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

فرقت هذين المعسكرين ومن خلفهما الدول الإفريقية اختلافات أيديولوجية وسياسية لم تصل حد المواجهة العسكرية المباشرة، ولكنهما ظلا في شبه حالة حرب أطلق عليها مجازاً الحرب الباردة، دارت فيها أحياناً حروب بالوكالة، شملت القارة بعضها مثل الحرب الأهلية الأنغولية التي استمرت منذ الستينات من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، والنزاع الصومالي الإثيوبي حول الأوقادين في سبعينات القرن الماضي.

وقد ظلت حالة الاحتقان تلك قائمة حتى انتهت بزوال الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي في نهايات عام 1991م. القاسم المشترك بين المعسكرين كان هو البحث عن الحرية وفق المفاهيم الخاصة بكل طرف. وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية والتنمية. وقد كان الاختلاف الأساسي في مفهوم الحرية يتعلق بحرية التملك

كأساس لتحقيق قيم الحرية المتمثلة في أن البشر أحرار متمتعون بالحرية السياسية والمدنية متحررون من الخوف والفاقة، وأن السبيل إلى ذلك هو تهيئة الظروف المناسبة لتمكين الإنسان من التمتع بحريته وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها، ويتكامل ذلك مع دور الدولة حتى يصبح المجتمع والدولة وجهان لعملة واحدة، تتمازج أدوارهما لخدمة الأهداف العامة، وهي: الأمن والرفاهية الاقتصادية والطمأنينة، وقد اتفقت على ذلك كل الشرائع السماوية والأيدلوجيات الوضعية مع وجود بعض ثنائيات في النظرية والتطبيق بحسب المنطلقات الفكرية لكل منهج.

مسار طويل وحصاد غير مرض

كانت الخبرة الاستعمارية في إفريقيا قد تميزت بالاستبداد والتسلط، ولذلك أكد زعماء حركات التحرر الوطني على مدى الحاجة إلى الاستقلال والديمقراطية حتى تتمكن الشعوب من تحديد معالم نهضتها بإرادتها المستقلة، وعندما أجريت انتخابات ديمقراطية بشكل تنافسي في بداية المرحلة الأولى لتصفية الاستعمار، فإن ذلك يرجع ولو جزئياً إلى رغبة السلطات الاستعمارية في نقل نظمها إلى المستعمرات، وقد واجهت النظم السياسية الإفريقية مجموعة من الإشكاليات التي آثرت علي تأسيسها واستقرارها، فهي منذ رحيل الاستعمار تعيش فترة من الانتقال والتحول لا تتقطع⁽⁷⁾. بتحقيق الأغلبية من دول العالم الثالث لاستقلالها السياسي غيرت الإمبراطوريات الاستعمارية من طبيعتها، وغيّرت أساليب استغلالها للدول النامية، حيث لم تعد تستخدم الأسباب والأساليب السابقة في القهر، نتيجة لتغير ميزان القوى في العلاقات الدولية حيث كان هناك معسكران جديان بقيادتين مختلفتين، كما سبق ذكره، لم تكن دولتاها الرائدتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من القوى الاستعمارية التقليدية، بل يمكن القول إن المعسكرين ورثا ممتلكات الدول الاستعمارية السابقة. وأصبحت الدول القائمة تقليدياً مجرد أعضاء في الحلفين الجديدين، كما هو الحال بالنسبة

لبريطانيا وبلجيكا أو أخرى ظلت تبحث عن دور جديد على مسافة من المعسكرين من ناحية التنسيق السياسي وأخيرا العسكري كما هو الحال بالنسبة لفرنسا. ورغم أن الدول الإفريقية قد نعمت إلى حد ما بالاستقلال السياسي إلا أن مستوى الاستغلال الاقتصادي ظل إلى حد كبير بعيدا عن الطموحات، ذلك الوضع الجديد كان يجب أن يكون وسيلة إلى الغاية الأساسية، وهي العمل على تطوير اقتصادياتها من وجهة نظر الإفريقيين أنفسهم، بما يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في مستوى حياة الشعوب.

والواقع أن العهد الاستعماري قد خلف وراءه طابعه على الاقتصاد الإفريقي في أكثر من ناحية، وأول ما يلفت النظر ارتباط الأخير باقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة، فالجمهوريات التي استقلت عن فرنسا ظلت تعيش في دائرة الفرنك، فنقدها مرتبط بالسياسة النقدية الفرنسية. ويخضع لتطوراتها وأهدافها. والمصارف والمؤسسات المالية في غالبية بلدان القارة مؤسسات أجنبية أو فروع لمؤسسات أجنبية قائمة في الدول صاحبة السلطان. ومعنى هذا أن السياسة النقدية في الدول حديثة الاستقلال والتي أطلق عليها لاحقا الدول النامية تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الأجنبية، والتجارة الخارجية والثروات المعدنية، والصناعات المختلفة ملك لشركات أجنبية وبذلك يكون الاقتصاد الإفريقي في تبعية كاملة⁽⁸⁾.

كما ظهر شكل جديد من التحكم ارتبط بتقديم المعونات المشروطة للمستعمرات السابقة التي أطلق عليها الدول النامية، وهو ما أطلق عليه الاستعمار الجديد حيث تقوم الدول الاستعمارية كل على حدة، أو الهيئات المشتركة المشكلة من عدد من الحكومات، للبلدان حديثة التحرر، قروضا منخفضة الفائدة أو إعانات مالية وتبني المراكز الصناعية والإدارية كمنحة لهذه البلدان، وكثيرا ما توصف كل أنواع الضمانات التي تقدمها الدول الاستعمارية لهذه البلدان بأنها معونات لشعوب متخلفة في نموها الاقتصادي⁽⁹⁾.

كذلك سعت الدول الإفريقية إلي تطوير اقتصادياتها عن طريق تطبيق التقنيات المستخدمة في بلدان أوربا المتقدمة التي كانت لديها معها معاملات اقتصادية، واستقدمت بلدان إفريقيا خبراء اقتصاديين من أوربا الغربية، وأسندت إليهم مهمة الارتقاء بالنشاطات الاقتصادية وسط طبقة رجال الأعمال الوطنيين صغيرة الحجم⁽¹⁰⁾. وقد أدركت بلدان إفريقيا أن التنمية المطردة للاقتصاد سوف تعتمد على الاستفادة من الروابط بين الاقتصاديات المختلفة، وعلى تطوير بنيات تحتية مناسبة وتوفير أكبر قدر من حرية التملك والاستثمار وغيرها.

ومع ذلك نجد أن التحول الحضري في إفريقيا هو الأعلى في العالم. وقد بلغت تلك النسب علي التوالي ما بين 6% و 7% و 8%. وبالمقارنة مع عام 1980 فإن حجم السكان تضاعف ثلاث مرات خلال عام 2000م حيث يعيش ما يقرب من نصف هؤلاء في المدن والحضر. وبحلول عام 2025م سيعيش نصف سكان القارة المتوقع أن يصلوا إلى 750 مليون نسمة- في المناطق الحضرية. وتتفق معدلات النمو السكاني هذه النظرية الاقتصادية التي تتنبأ بان التركيز الحضري سيكون أعلى في الدول ذات النسب السكانية الأقل، إضافة إلي ظهور مستويات دخل متدنية وفوائض زراعية صغيرة في الدول التي بدأت للتو في تطوير اقتصادياتها خارج نطاق الزراعة والخدمات التقليدية⁽¹¹⁾.

ولمعرفة أثر النمو السكاني على التنمية فإنه يمكن القول ان ارتفاع مستوى الخصوبة في إفريقيا قد أدى إلى استمرار النمو السكاني، ومع ذلك استمر التقدم التنموي، فقد جاء في إحدى الدراسات أن عددا كبيرا من الأسر في إفريقيا قد أصبحت أقل فقرا في المتوسط في ظل الأزمات المالية الكثيفة التي تمر بها القارة، أن علم الاقتصاد لم يظهر بوضوح أن عددا كبيرا من السكان يتضمن نمو اقتصاديا بطيئا أو مستوى معيشة أكثر انخفاضاً⁽¹²⁾.

التنمية البشرية الواقع والمأمول

يجدر القول إن البشر هم الثروة الحقيقية لأية دولة، وأن الهدف الأساسي لعمليات التنمية هو إيجاد البيئة الملائمة للبشر ليتمتعوا بحياة طبيعية خالية من العلل، ولأهمية موضوع التنمية، وما يرتبط بها بالبشر قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990م بتقديم تقرير سنوي دوري عن التنمية البشرية لرصد التغيرات السنوية في هذا المجال ولتوجيه السياسات الحكومية نحو التنمية المنشودة، لأن هذا البرنامج يهدف في الأساس لتحقيق الرفاه الاقتصادي باعتباره أحد أهم أزرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وقد حققت البلدان النامية تقدماً ملموساً خلال العقود الأخيرة، فقد ارتفعت معدلات التغيير الأساسية في قياس التنمية البشرية. وللتنمية البشرية جانبان⁽¹³⁾:

1. الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات لأن الاهتمام بالإنسان يعتبر المفتاح الحقيقي للتنمية واستثمار الثروات الطبيعية بهدف توسيع خيارات الناس وعيشهم حياة طويلة في صحة جيدة، أو التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق.
 2. انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع وقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة ومختلف مكونات احترام النفس، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد التوازن الدقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.
- وإذا أسقطنا تلك المعاني على البيئة الإفريقية من حيث أصولها وعلاقتها بالاستعمار والبنى الاجتماعية- فان التغييرات في محتويات وشكل واتجاهات السياسة الاجتماعية يتعين فحصها في علاقتها بتغييرات ومفاهيم وأيدولوجيا وأنماط وإستراتيجيات التنمية، وأيضاً بتغييرات الثقافات السياسية والاقتصادات السياسية في

مختلف البلدان، وهناك عنصر مهم في تلك القضايا يتعلق بفحص المحددات الموجهة لمختلف تغيرات السياسة الاجتماعية من جهة، والمستفيدين من تلك التغييرات وضحاياها من جهة أخرى، ويشمل هذا أيضا تناول الاهتمام بوضع فقراء الريف والحضر والنساء والأطفال والمسنين داخل السياق المتغير للخدمات والاحتياجات الاجتماعية الأساسية في إطار المفهوم الشامل للتنمية (14).

وبناء على تصنيفات الأمم المتحدة دخلت ثلاث دول إفريقية فقط ضمن الدرجة العليا في التنمية البشرية وهي: سيشل، موريشوس، وليبيا، والأولى والثانية مجموعتان من الجذر تقعان في المحيط الهندي وعدد سكانهما محدود، وفي الدرجة الوسطى توجد ثلاث عشرة دول إفريقية هي: تونس والجزائر وجنوب إفريقيا وبتسوانا ومصر وسوازيلاند وناميبيا والمغرب وجابون وجزر كيب فير وساوتومي وزمبابوي والكنغو الديمقراطية (15). ويلاحظ من هذه القائمة أن القارة أمامها مشوار طويل لتحقيق الهدف المنشود، فهناك الكثير من دولها ذات الكثافة السكانية العالية تقع في أسفل السلم في هذا الترتيب؛ مما يدعو الي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغايات المرجوة.

الاتجاه نحو الديمقراطية

عندما يطرح موضوع الحرية يقفز معه مباشرة تحقيق الاحتياجات الأساسية للجميع بالقضاء على الفقر والجوع فلن يتمتع بالحرية جائع او محروم، وقد حرص الحكم الاستعماري على أن يقدم الاستقلال في إفريقيا إلى ما أسماه بحكومة منتخبة مع وجود حزب معارض لها علي أساس التعددية الحزبية، ولكن ذلك التعدد الحزبي لم يستفد منه إلا قليل من الصفوة الذين لا هم لهم سوى السلطة والثروة، فأصبحت الأحزاب صورية تقام من أجل إرضاء الغرب وإضفاء الطابع الديمقراطي على حكمها، وظلت قيادات الاحزاب نفسها أشبه بالملوك لا تتنازل عن العرش إلا بموتها، وغالبا لا تعقد مؤتمراتها العامة لثلاثين أو أربعين عاما ليظل هيكل الحزب الداخلي هو نفس الهيكل

عند إنشاء إلا إذا تغيرت بعض المواقع بسبب الوفاة أو الانشقاق، فأصبحت الأحزاب نفسها تقتصر إلى الديمقراطية فكيف تدعو لها.

ولمجاراة الموضة العالمية أصبحت غالبية الدول الإفريقية لديها برلمانات منتخبة سواء نتيجة لانتخابات الحزب الواحد أم أحزاب متعددة، والهدف الأول من أي برلمان يجب أن يكون أساسا في إصدار القوانين التي تسير عليها الحكومة والمجتمع في نفس الوقت، كما أن سن القوانين ومراقبة تطبيقها للحفاظ علي الحريات جميعها هي مسؤولية البرلمان في المقام الأول.

وامتدادا لذلك شهدت الأنظمة السياسية الإفريقية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي مرحلة جديدة، فالإقبال على الديمقراطية التعددية يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى في التاريخ المعاصر حتى أن بعض الدارسين أطلق على هذه المرحلة الاستقلال الثاني اقتفاء بمرحلة التحرر الوطني في بداية النصف الثاني من الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي⁽¹⁶⁾، غير أن هذا التدافع المضطرب نحو الديمقراطية من قبل الشعوب الإفريقية دون تريس، كما هو الحال عند تطبيق الشيوعية في غير بيئتها الأصلية وعدم وجود نظام طبقي اصلا في القارة ناهيك عن وجود طبقة رأسمالية مهيمنة على البروليتاريا خاصة في فترة ما بعد خروج المستعمر ومعه شركاته المنفذة لسياسات استغلال الشعوب على قتلها. وفي حالة الانتقال الديمقراطي أننا نجد أن تاريخ الديمقراطية، كما تبرزه خبرة أعرق الدول الديمقراطية الغربية ملئ بالصراعات. فتحقيق المكاسب الديمقراطية للجماهير لا يمكن ان يتم بقرار فوقي بين عشية وضحاها. لقد مرت عدة قرون بين بدء المسيرة الديمقراطية في بريطانيا منذ إعلان الماجنا كارتا عام 1215م، واكتمال عملية المشاركة السياسية بحصول المرأة على حقوق المواطنة والتصويت الحر عام 1920م⁽¹⁷⁾. وهذا يعني أن بريطانيا قد احتاجت إلى سبعمائة عام لبناء تلك النظم التي حاولت تطبيقها في دول

يتراوح عمرها عند رحيل الاستعمار ما بين مائة إلى مائتي عام، وترتيب الأولويات فيها مليء بالتحديات الأخرى التي تهدد كيان الدولة نفسه.

وقد صاحب هذا متغيرات دولية اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة وظهور الأحادية القطبية التي حاولت أن تضيء كل العالم النظام العالمي الجديد القائم على قيم الديمقراطية الليبرالية الغربية، غير أن هذه القيم المنبثقة من الرأسمالية نفسها سرعان ما لحق بها نفس الداء الذي كان سببا في انهيار الاتحاد السوفيتي قبل عقدين من الزمان تقريبا بسيطرة وتحكم أقلية على مقاليد السلطة والثروة على حساب الأغلبية المسحوقة، فظهرت الأزمة أو الانهيار العالمي المالي، والذي هو في الأصل انهيار للنظام النقدي البنكي الغربي بكامله، بعد أن عادت الدول مرة أخرى لدعم البنوك وضح أموال دافعي الضرائب بها لإنقاذها. وقد كانت أكثر الدول تأثرا بذلك الولايات المتحدة سيدة النظام المالي العالمي الحالي. وكانت الدول الأقل تأثرا هي الدول حديثة العضوية في النظام الرأسمالي مثل روسيا والصين وبقية دول العالم النامي. ويبدو أن الأزمة في طريقها للتفاقم طالما ظل النظام النقدي على نسقه الحالي.

غير أن الاتجاه العام نحو الديمقراطية اتخذ صيغة الجماعية في القمة الإفريقية السادسة والعشرون عام 1990م، حيث استعرض الرؤساء الأفارقة التغييرات الدولية وتأثيراتها السلبية والإيجابية على إفريقيا، وناقشوا تقريرا مستقيضا قدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية تحت عنوان: التغييرات الجذرية في العالم وتأثيراتها على إفريقيا، وأقروا إعلانا مهماً في هذا الصدد تعهدوا فيه بالاتجاه نحو الديمقراطية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية في القارة. وتنص الفقرة العاشرة من هذا الإعلان على⁽¹⁸⁾:

(نحن على يقين كامل انه من اجل تسهيل هذه العملية نحو التحول

والتكامل الاقتصادي، فإنه من الضروري العمل على مشاركة شعوبنا

في عمليات الحكم والتنمية. إن وجود مناخ سياسي يضمن حقوق الإنسان وحكم القانون سيؤدي إلى ضمان المزيد من المحاسبة، وخاصة بالنسبة لمن يتولون مناصب عامة. وإضافة إلى ذلك فإن العملية السياسية التي تقوم على أساس المشاركة الشعبية ستؤدي إلى مشاركة الجميع، خاصة المرأة والشباب في عمليات التنمية. ولهذا فإننا نوصي بمزيد من الديمقراطية في مجتمعاتنا، وتدعيم الديمقراطية في بلادنا، ونحن نؤكد على حق دولنا في أن تحدد، بكل سيادة نظمها الديمقراطية على أساس القيم الاجتماعية والثقافية، اخذين في الحسبان الحقائق الموجودة في كل من دولنا، وضرورة ضمان التنمية والاحتياجات الأساسية لشعبنا. ولهذا فإننا نؤكد على أن الديمقراطية والتنمية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب ويقوي كل منهما الآخر).

ويكمل هذا الإعلان ما جاء في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صدر عام 1980م، وما جاء في الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول عام 1990م، إضافة إلى إعلان القاهرة عام 1993م، الذي أنشأ آلية لمنع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا.

خاتمة

بنهاية تسعينات القرن العشرين حصلت كل الدول الإفريقية على استقلالها، وعانت القارة ومجتمعاتها المشاكل الأكثر صعوبة من الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار والحروب الأهلية، وكبت الحريات إلى التدهور الاقتصادي، وانخفاض مستوى النمو، إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وتقشي الجهل والمرض. وقد أعجز الواقع الإفريقي تحليلات العلماء الاجتماعيين والمسؤولين عن التنمية في الهيئات الدولية، رغم أن جل هؤلاء لديهم مسؤولية بقدر ما من خلال اشتراك دولهم الاستعمارية السابقة فيما آلت إليه الأمور في القارة. فبعد الاستقلال تم تجريب جميع الوصفات بلا جدوى،

الديمقراطية التعددية والحزب الواحد والانقلابات العسكرية والعودة مرة أخرى للديمقراطية التعددية والتخطيط والانفتاح الاقتصادي والليبرالية واقتصاديات السوق والاندماج في اقتصاديات العولمة. ومع ذلك يرى بعض العلماء ان النتيجة التي تم التوصل إليها يمكن تلخيصها كما يلي: "الانطلاق الاقتصادي الذي تم تصوره وقت الاستقلال، والذي كان مقدرًا أن يتحقق خلال جيل أو جيلين تحول بعد ثلاثة عقود إلى إفلاس اقتصادي ومالي، وسلطوية سياسية، وشقاء اجتماعي. بل إنه حتى ما سمي بالخطاب الوطني للجيل الأول من النخب الحاكمة قد تبدد، حيث حل محله خطاب جديد ومستورد، والعقيدة الجديدة هي التكيف الهيكلي، والأسعار الحقيقية، وإعادة جدولة الديون وتخفيض الأجور والنفقات الاجتماعية"⁽¹⁹⁾، ويضاف إلى هذا مآلات ما بعد الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاديات العالمية بنهاية العام 2008م، والتي تهدد بالتفاقم أكثر، كما سبق ذكره وفقا لمعطيات يعززها ما سبقت الإشارة إليه من خطط حكومية لدعم البنوك ورفع رأسمالها، إلى وضع الدولة يدها على بعض البنوك الخاصة وشراء ديونها الهالكة، وغير ذلك من إجراءات.

وبمثلما كانت هناك مقاومة لمشروع الحداثة أو التحديث الذي يعني كونه الخبرة التاريخية الأوربية، كما هو الحال بالنسبة للعولمة اليوم منذ بدا كما لو كان ذا طبيعة مزدوجة، فهو من جهة دعوى إنسانية، ومن جهة أخرى نزعة هيمنة. ولهذا يمكن النظر إلى العولمة اليوم من هذين المنظورين، أولاً باعتبارها عملية تكامل اقتصادي مدفوعة بواسطة الثورة المعلوماتية وقواعد البيانات للنظم الاتصالية والتي تربط الأسواق والأفراد فيما يعرف بالطريق الإلكتروني⁽²⁰⁾، وإذا نظرنا للعولمة من هذا المنظور نجد أنها لن تختلف كثيراً عن دولة رأس المال، وهي مجرد مرحلة من مراحل الرأسمالية العالمية، وثانياً إدراكها كمرحلة تضامن شعبي تدفعه مقاومة الأفراد لمحاولات فرض النظم السياسية والاقتصادية الغربية والإمبريالية بمعناها التقليدي. وقد عملت هذه الحركات خاصة الحركات الإفريقية المناهضة للاستعمار على خلق وعي عالمي وتضامن إنساني عبر العالم ضد الإمبريالية، والتي تعبر عنها اليوم الحركات المناهضة للرأسمالية ضد منظمة التجارة العالمية.

المصادر والمراجع

1. بيرم، عيسى- الحريات العامة وحقوق الإنسان- بيروت دار المنهل- 1998م - ص141.
2. آينا، تادي آكين - العولمة والسياسة الاجتماعية في إفريقيا- قضايا واتجاهات- مركز البحوث العربية - القاهرة 1996م - ص111.
3. الغزالي، محمد - الإسلام والطاقت المعطلة - الطبعة الرابعة - دار الكتب الإسلامية - القاهرة - 1983م - ص.50
4. فرانتر، روزنتال مفهوم الحرية في الإسلام- ترجمة وتقديم معن زيادة ورضوان السيد - معهد الإنماء العربي- 2004م ص 15.
5. الغزالي، محمد -حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة- الطبعة الأولى- المكتبة التجارية بشارع محمد علي- مصر- الطبعة الأولى-1963 ص 260.
6. فتوح، محمد عبد الفتاح - الديمقراطية والشوري في الفكر الإسلامي المعاصر- دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي- مكتبة الشروق الدولية- القاهرة- 2006م - ص156.
7. حسن، حمدي عبد الرحمن _ دراسات في النظم السياسية الإفريقية - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة - 2002م - ص.83
8. البراوي، راشد - مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية - مكتبة الأنجلو مصرية - الطبعة الأولى - القاهرة - مصر - 1960 - ص.409
9. بوبوف، يوري- الاقتصاد السياسي ومشكلات القارة الإفريقية- ترجمة سعد رحمي - القاهرة - مصر- 1983م - ص.94
10. مازوندي، إيزاك، التنمية الاقتصادية وإدارة البحوث في جنوبي إفريقيا- مختارات المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية - 2006م - القاهرة - مصر - ص36.
11. سيمون، عبدو مالك، عملية التحضر والتغيير في إفريقيا، ترجمة محمد عثمان، مركز البحوث العربية - القاهرة - 1999م - ص17.

12. كاموزورا، سي، ال- افرقة العالم في الألفية الثالثة- تقدير لديناميكيات السكان في المستقبل، ترجمة هيام علي زين الدين الببلاوي- بحوث إفريقية- سلسلة كتب غير دورية 2003م - القاهرة - مصر 27-28.
13. بحوث ندوة التنمية البشرية في إفريقيا- تحرير السعيد إبراهيم البدوي- معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - 2003م - ص.6
14. نفس المصدر ص.112
15. نفس المصدر - ص.22
16. جان، ماريل نزواكو - افريقيا والديمقراطية - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 128- مايو 1991م ص129.
17. ابراهيم، سعد الدين- الديمقراطية في الوطن العربي بين اليأس والامل - نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي- رقم 3- مركز ابن خلدون مارس 1992م.
18. حجاج، احمد- الديمقراطية والتعددية الحزبية في إفريقيا- مجلة آفاق افريقية- المجلد الثالث- العدد التاسع - ربيع 2002م - القاهرة - مصر - ص.69
19. ديوب، مومار، ديوف، ممدو - تداول السلطة السياسية والياتها في افريقيا- ترجمة عمر الشافعي- مركز البحوث العربية- القاهرة 1992م ص.7
20. نابو يردي، داني- النهضة الافريقية في عصر العولمة- ترجمة سالي هاني- مختارات المجلة الافريقية للعلوم السياسية - العدد الثالث - يناير 2003م - القاهرة - 23.